الاحتمال الصرفي في أبنية المصادر في تفسير البحر المحيط
لأبي حيَّان الأندلسي (ت 745هـ)

أ.د. شعلان عبد علي سلطان االباحثة. عفاف هادي شريف

The Morphological Probability of the Infinitives in the Explanation of Ibn Hayan's Book Al-Bahr Al-Muheet (Great Ocean)

Prof. Dr. Shalan Abid Ali Sultan Afaf Hadi Shareef

Abstract

The grammatical probability is one of the most important subjects in Arabic language as it deals with grammatical probabilities that may be in the words in the Holy Quran. Morphology is one of the important levels of Arabic language.

المُلخَّص:

يتناول هذا البحث (الاحتمال الصرفي في أبنية المصادرفي تفسير البحر المحيط)، إذ يعدُّ موضوع (الاحتمال الصرفي) من الموضوعات المهمَّة في اللغة العربية، فهو يتناول الاحتمالات الصرفية التي تحتملها المفردة القرآنية، إذ تحتمل اللفظة أكثر من وزن صرفي، فقد تحتمل الصيغة الصرفية أكثر من معنى صرفي، والمستوى الصرفي من المستويات ذات الأهميَّة الكبيرة في اللغة العربية فهو لا يقِلُّ أهميَّةً عن باقي المستويات الأخرى، وكان هذا البحث في تفسير من التفاسير القرآنية المُهمَّة وهو تفسير (البحر المحيط)، فكان عنوان البحث (الاحتمال الصرفي في أبنية المصادر في تفسير البحر المحيط).

الكلمات المفتاحية:

المصدر لغةً واصطلاحاً، الاحتمال في فعل المصدر أهو الثلاثي أم الرباعي؟، احتمال البناء الصرفي المصدر الميمي واسم المصدر، احتمال البناء الصرفي المصدر العام ومصدر الهيأة، احتمال البناء الصرفي المصدر العام والاسم.

المصدر لغة وإصطلاحاً:

يُعدُّ المصدر من الصيغ الاسمية التي تُشكِّل نسبة كبيرة من أقسام الكلام وله أهمية كبيرة في العربية.

فالمصدر في اللغة: ذكر الجوهري (ت 393هـ) أنَّ: "صدر كل شيء أوَّلهُ، وصدر السهم: ما جاز من وسطه إلى مُستدقِّه وسُمِّي بذلك لأنَّه المتقدِّم إذا رُمِيَ (...) والصُدْرة من الانسان ما أشرف من أعلى صدره (...) والموضع مصدر، ومنه مصادر الأفعال"[1].

أمَّا في الاصطلاح: فإنَّ من أقدم الأقوال التي قيلت في المصدر هو قول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) إذ يقول: "إنَّ المصدر هو أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال"[2].

وقد ذكر أبو سعيد المؤدب (ت 338 .) أنَّ الخليل أول من سمَّى المصدر مصدراً[3].

والمصدر: هو اللفظ الدال على الحدث مجرداً من الارتباط بأي قيد آخر كالزمان والمكان والذات [4].

وعرَّفه ابن سِيدَه (ت 458هـ) بأنَّه: "سم الحدث الذي تُصرَف منه الأفعال(...) والمصدر للفعل كالمادة المشتركة ولذلك سمَّته الأوائل مثالاً وسمَّوا ما اشتُقَّ منها تصاريف ونظائر[5].

وقد استعمل القدماء للدلالة على المصدر مسمَّيات مُتعدِّدة فسيبويه (ت 180 هـ) لم يُسمِّه مصدراً و إنَّما كان يُطلق عليه تسميات أخرى منها: الحدث، الأحداث، اسم الحدثان[6].

ومن مسمَّياته الأخرى: "أحداث الاسماء، اسم الحدث، الاسم الفعلي، اسم المعنى، الحدث الجاري على الفعل "[7].

ويُعدُّ موضوع أصالة المصدر من الموضوعات التي دارت حولها الأقوال والأبحاث عند القدماء فهو عند البصريين الأصل للفعل ولبقية المشتقات والفعل والوصف مُشتقان منه[8]، وقد أشار أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ)

إلى ذلك بقوله: "الدليل على أنَّ المصدر هو الأصل تسميته مصدراً، فإنَّ المصدر هو الموضع الذي يُصدرعنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً فلمَّا سُمِّي مصدراً دلَّ على أنَّ الفعل قد صدر عنه"[9].

أمَّا الكوفيون فشاع لديهم أنَّ الفعل هو الأصل للمصدر والمصدر مشتق منه قالوا: "سُمي المصدر مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي ولأنَّه متوسط في الصرف مكان الصدر من الجسد"[10].

وقدَّم كلٌّ فريق من الفريقين أي: البصريين والكوفيين، أدلَّة استدلوا بها على صحة مذهبهم، وقد ذكرها أبو البركات بن الأنباري في المسألة التاسعة والعشرين خلُص فيها إلى رُجحان رأي البصريين في أنَّ المصدر هو الأصل[11].

والمصادر أنواع متعددة هي: "المصدر الأصلي، والمصدر الميمي، واسم المصدر، والمصدر الصناعي، واسم المرة، واسم الهيأة"[12].

في حين لم يذكر الدكتور ابراهيم الفيفي اسم المصدر من ضمن أنواع المصدر وإنَّما يرى أنَّ للمصدر أنواعاً خمسة فقط هي: " الأصلي، واسم المرة، واسم الهيأة، والمصدر الميمي، والمصدر الصناعي"[13].

وإنَّما أُطلق على جميع هذه الأنواع المصدر، ودخلت تحت عنوان المصدر، لأنَّها تشترك في خصائص وسمات أبرزها السمة التجريدية وهي :" أنَّها جميعاً اسماء جامدة تدلُّ على مجرَّد، غير أنَّها تختلف في حقيقة ذلك المجرَّد ففي حين يدل المصدر الأصلي ذهاباً، كتابةً، والمصدر الميمي مذهباً ومكتباً على الحدث المجرّد من الزمان، والفاعل، والشكل والنوع، (...) فإنَّ المصدر الصناعي يُصاغ للدلالة على مفهوم مجرَّد يدلُّ على خصائص وسمات يشتمل عليها الاسم الذي صِيغ منه مثل: قومية المصوغ من قوم (...)، بينما يدل المصدران الآخران، مصدرا الهيأة والمرَّة، على هيأة الحدث أو نوعه نحو: وِقفة من وقف (...)، وعلى عدد مرات وقوعه نحو:- ثلاث وقفات (...)"[14].

وسأتناول في هذا الفصل ما احتمل من الأبنية المصدرية أكثر من وجه صرفي وذلك بتتبُّع الاحتمالات الصرفية للمصادر في تفسير البحر المحيط، وسوف أُقسِّمها على النحو الآتي:

أولاً: الاحتمال في فعل المصدر:

ذكر أبو حيان في البحر المحيط مصادرفي القرآن الكريم اختُلِف في فعلها أهو ثلاثي أم مزيد؟ ومن ذلك ما ذكره ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: 195)، ذكر أبو حيان أنَّ لفظة (تهلُكة) تحتمل وجهين: **أحدهما:** أنَّ لفظة تهلُكة هي مصدر على وزن (تفعُلة) بضم العين للفعل (هَلَك) المُخفَّف اللام، ومجيء المصدر على هذا الوزن قليل وغير مقيس[15]. وهو ماذهب إليه القرطبي (ت 671هـ)، والشوكاني (ت1250هـ)[16]. وذكر ابن خالويه (ت 370هـ) أنَّه ليس في كلام العرب مصدر على هذا الوزن بضم اللام إلَّا لفظة (تهلُكة) وهو ما ادَّعاه السيوطي (ت 911هـ) أيضاً[17].

غير أنَّ سيبويه حكى ألفاظاً جاءت على هذا الوزن أي (تفعُلة) بضم العين إذ قال في باب مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل في زيادة التاء: "وأمَّا التاء فتلحق أولاً فيكون الحرف على (تفعُل) في الاسماء، نحو: تنضُب، وتنفُل، والتضُرَّة، والتسُرَّة "[18].

الآخر: أنْ تكون لفظة (تهلُكة) مصدراً للفعل (هلَّك) المُضعَّف اللام. وهو قول للزمخشري (ت 538هـ) والذي يرى فيه أنَّ أصل (تهلُكة) هو (تهلِكة) بكسراللام،

مثل: التجرِبة والتبصِرة، ثم أُبدِلت الكسرة ضمَّة كما جاء الجُوار في الجِوار[19].

ويبدو لي أنَّ القراءة المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي تؤيِّد ما ذكره الزمخشري، إذ قرأ الخليل (التهلِكة) بكسر اللام[20]، ولاشكَّ في أنَّ القراءة هي الحُجَّة للتفسير وتأييد الوجه الراجح وهو مبدأ عمد المفسرون على إعتماده في ترجيح آرائهم.

وقد رجَّح أبو حيان الاحتمال الأول في أنَّ لفظة (تهلكة) مصدر للفعل (هلَك) المُخفَّف اللام وتُقرأ بضم اللام مُحتجًّا بأنَّ سيبويه ذكر مصادر أُخر على هذا الوزن رافضاً الاحتمال الآخر: "لأنّ فيها حملاً على شاذ، ودعوى إبدال لا

دليل عليه أمَّا الحمل على الشاذ فحمله على أنَّ اصل (تفعُلة) ذات الضم على (تفعِلة) ذات الكسر،وجعل التهلُكة مصدراً لهلَّك المُشدَّد اللام"[21].

فقياس (فعَّل)المُضعَّف أنْ يكون مصدره (تفعيل) لا (تفعِلة)، أي: أنَّ الأصل في مصدر (هلَّك) المُضعَّف أنْ يكون (تهليك) لا (تهلِكة)، إذ يقول سيبويه: "أمَّا فعَّلت فالمصدر منه على تفعيل، جعلوا التاء التي في أوَّله بدلاً من العين الزائدة في فعَّلت وجعلوا التاء التي في أوَّله بمنزلة ألف الإفعال، فغيَّروا أوله، كما غيَّروا آخره، وذلك قولك: كسَّرته تكسيراً وعذّبته تعذيبا[22].

وأمَّا (تفعِلة) بكسر العين فالأكثر فيها أنْ تأتي مصدراً لِمَا كان معتل بالياء والواو، نحو: عزَّيته تعزِية وقوَّيتة تقوِية[23].

وقيل: إنَّ قياس مصدر (فعَّل) بالتشديد إذا كان صحيح اللام هو (التفعيل) كالتسليم من سلَّم والتطهير من طهَّر وكذلك أيضا الفعل المعتل القياس في مصدره أنْ يأتي على (التفعيل) ولكنَّ ياء التفعيل تُحذف ويُعوَّض عنها بتاءٍ في الآخِر فيكون على (تفعِلة)، نحو: وصَّى توصِية، وسمَّى تسمِية[24].

وتأتي أيضا (التفعِلة) مصدراً لِما كان مهموز اللام نحو: خطَّأ تخطِئة وجزَّأ تجزِئة ويجوز في المهموز أيضاً أن يكون مصدره على (التفعيل) نحو: تخطيئا وتجزيئا وهو الأكثر فيه[25].

وذهب ابن عاشور (ت 1393هـ) إلى أنَّ (تهلُكة) بضم اللام اسم مصدر بمعنى الهلاك مُعلِّلاً ذلك بأنَّه: "لم يُعهد في المصادر وزن التفعُلة بضم العين وإنَّما في المصادر التفعِلة بكسر العين، لكنَّه مصدر مضاعف العين المعتل اللام كزكَّى وغطَّى والمهموز اللام كجزَّأ وهيَّأ"[26]

والذي يترجَّح عندي هو رأي أبي حيان في أنَّ (تهلُكة) هي مصدر للفعل (هلَك) بتخفيف اللام وإن كانت من نوادر المصادر لكنَّ تخريج أبي حيان أقلُّ تعسُّفاً وأبعدُ عن التكليف وإرتكاب التأويل من الوجه الآخر وأنَّ دعوى الزمخشري في إبدال الكسرة ضمة لا دليل عليها كما ذكر ذلك أبو حيان.

ثانياً: احتمال البناء الصرفي المصدر العام و الاسم:

قد يردُ في كتب التفسير لا سيما عند أبي حيان في البحر المحيط ألفاظاً تحتمل أنْ تكون مصدراً واسماً ويُراد بالاسم ما كان دالَّاً على الذات مُجرَّداً من الحدث. **فالاسم:** هو مادلَّ على المسمَّى مُجرَّداً من الإرتباط بأي شيء آخر كالزمان والحدث وغيره وذلك المُسمَّى أمَّا أنْ يكون له معنى، مثل: رجل، عمر، زيد. فإنَّها اسماء أشخاص أو يكون اسم عين، مثل: يوم، ليل، ساعة فإنَّها اسماء تخلو من الذات[27].

ولا يُراد بالاسم هنا ما يُذكر عند النحويين مُقابلاً الفعل والحرف، وهو: " ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة "[28].

فهذا المصطلح تتَّسِع دلالته لتشمل المصدر أيضاً، إنَّما المُراد بالاسم هنا ما كان خالياً من الحدث ليُقابل المصدر الذي يدُلُّ على الحدث خالياً من الذات.

وقد ورد في البحر المحيط مجموعة من الألفاظ التي احتملت صيغتها أنْ تكون مصدراً أو اسماً ومنها لفظة (رِزق) وقد وردت هذه اللفظة في موضعين من القرآن مُحتمِلة الاحتمالين، الموضع الأول: في قوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾، (البقرة: من الآية 233)، فقد ذكر أبو حيان أنَّ لفظة (رِزق)في هذا الموضع تحتمل احتمالين: **أحدهما:** أنَّها اسم للمرزوق، أي: ذات المرزوق، **والآخر:** أنّها مصدر من الفعل الثلاثي رزق يرزق أي: تدُلُّ على فعل الرزق وحدثه[29].

ولم يرجِّح أبو حيان أيّاً من الاحتمالين المذكورين وذهب مذهبه في ذكر الاحتمالين من المفسرين السمين الحلبي وابن عادل مقدِّمين معنى المصدر على الاسم[30].

أمَّا الشوكاني فلم يذكر إلَّا احتمالاً واحداً وهو أنَّها تحتمل معنى الاسم[31].

والموضع الآخر الذي وردت فيه لفظة **(رزق)** محتملة الوجهين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (العنكبوت: من الآية 17)، ذكر أبو حيان في هذا الموضع أيضاً ماذكره في الموضع السابق ولم يُرجِّح أيضاً أيّاً من الوجهين على الآخر[32].

وذهب مذهبه في ذكر الاحتمالين من دون ترجيح أيضاً كلا من السمين الحلبي، وابن عادل، والآلوسي[33].

وذكر ابن منظور أنَّ المصدر الحقيقي ليس بكسر الراء وإنَّما هو بفتحها، أي: (رَزق) وأما (الرزق) بالكسرة فإنَّه الاسم ويجوز أنْ يُوضع موضع المصدر[34].

لفظة (رِزق) في الموضعين جاءت على صيغة (فِعل)، وهذه الصيغة تأتي مصدراً من باب (ضرب يضرب) نحو عدل يعدل وفسق يفسق وتأتي أيضاً من الفعل الثلاثي المجرد المتعدي[35]، كما تأتي أيضاً اسماً، نحو: جِذع، وعِدل، وسِدر وزِير، وعِلم، وغيرها[36] .

ويبدو أنَّ السياق القرآني يستوعب الاحتمالين بل إنَّ إحداهما يستدعي المعنى الآخر، إذ لا رزق بلا جدٍّ لإحداث الرزق، ففي الآية الأولى يكون المعنى أنَّ إحداث الرزق والجد والعمل هو تكليف الوالد وكذلك الرزق هو تكليفه، أمَّا الآية الثانية فهي نفي عن الآلهة المُدَّعاة إحداث الرزق أو الرزق لهم.

ثالثاً: احتمال البناء الصرفي المصدر العام ومصدر الهيأة:

يختلف مصدر الهيأة عن المصدر العام بكونه يُقيِّد الحدث ببيان الهيأة، فإنَّه يدلُّ على هيأة الفعل عند وقوعه[37]، وله صيغة مُحدَّدة هي صيغة (فِعلة) وإنْ كان بناء المصدر العام عليها جيء معها بوصف أوقرينة أخرى تدلُّ عليها، نحو: نشد الضالة نِشدة عظيمة[38].

ولمصدر الهيأة مسمَّيات أخرى منها: "المصدر النوعي، ومصدر النوع، واسم الهيأة، واسم النوع، واسم الضرب، والفِعْلة، واسم الحالة"[39].

وقد يأتي السياق القرآني مُحتمِلاً للمصدر الأصلي ومصدر الهيأة إذا كانت اللفظة على زنة (فِعْلة)، ومن ذلك ما وردَ في البحر المحيط من ألفاظٍ احتملت أنْ تكون مصدراً عاماً أو مصدراً للهيأة، ومن هذه الألفاظ لفظة **(حِطَّة)** في قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ (البقرة: 58)، ذكر أبو حيان أنَّ لفظة حطة تحتمل وجهين: **أحدهما:** أنَّها مصدر من الفعل الثلاثي (حطَّ) جاء على زنة (فِعلة) بكسر الفاء فهو مصدرٌ كالحطِّ، **والآخر:** أنَّها مصدر للهيأة جاءت على صيغتها الأصلية، نحو: الجِلسة والقِعدة[40].

وقد رجَّح أبو حيان أن تكون مصدراً عاماً جاء على بناء فِعلة.

وذهب مجموعة من المفسرين ممن سبق أبا حيان وممن لحقه إلى أنَّها تحتمل أن تكون اسم هيأة كالجِلسة والقعدة[41].

ويبدو أنَّ الاحتمالين منشأهما تجاذُب السياق القرآني والصيغة التي جاءت عليها المفردة (حِطَّة)، فالسياق القرآني يستدعي معنى المصدرية، إذ المعنى: " حُطَّ عنا ذنوبنا"، وهذا المصدر نائب مناب فعله، لكنَّه جاء على صيغة لم تُعهد لهذا الفعل (حطَّ) مصدراً إذ مصدره هو (الحطُّ) والمعهود أنَّه وزن لمصدر الهيأة، لذا يقول ابن عاشور: "وأصل الصيغة أنْ تدلَّ على الهيأة ولكنَّها هنا مُراد بها مطلق المصدر"[42]، وكأنَّه يُشير إلى أنَّ السياق القرآني يُقرِّب المصدر العام على الهيأة.

رابعاً: احتمال البناء الصرفي المصدر الميمي واسم المصدر:

يتَّفق المصدر الميمي واسم المصدر في دلالتهما على الحدث فهما من الأبنية المصدرية التي يُشترط فيها الدلالة على الحدث ويختلفان في أنَّ المصدر الميمي مبدوء بميم زائدة، على غير مفاعلة، وهذه الميم الزائدة هي التي أخذ اسمه منها[43]، ويُسمّى تسميات متعددة: "المصدر، واسم الشيء المُعدُّ للفعل، والمصدر المعتمد، (...)"[44]. اما اسم المصدر فهو يختلف عن المصدر بخلوِّه من بعض أحرفه[45].

وقد اختلفت آراء العلماء في الفرق بين المصدر واسم المصدر، فيرى بعضهم أنَّ المصدر واسمه متساويان من حيث الدلالة فقد ذكر ابن مالك (ت 672 هـ) ذلك بقوله: " إنَّ اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً أو تقديراً من بعض مافي فعله دون تعويض"[46]. وأيَّده بقوله هذا ولده بدر الدين بن الناظم (ت 686هـ)[47].

أمَّا ابن القيم (ت751 هـ) فقد أوجد فرقين بين المصدر واسمه هما لفظي ومعنوي فقال: "أمَّا الفرق اللفظي في أنَّ المصدر هو الجاري على فعله كالتسليم والتكليم (...)، أمَّا اسم المصدر فليس بجارٍ على فعله مثل السلام والكلام (...) وأمَّا الفرق المعنوي بين المصدر واسمه فهو: انَّ المصدر دالٌّ على الحدث وفاعله فإذا قلت تسليم وتكليم دلَّ على الحدث ومن قام به (...) أمَّا اسم المصدر فإنَّما يدل على الحدث وحده فالسلام والكلام لايدلُّ لفظه على المُسلِّم ولا المُكلِّم أي جُرِّد اسم المصدر للدلالة على الحدث وحده"[48].

فابن القيم يرى أنَّ اسم المصدر يدلُّ على حدث، في حين يدلُّ المصدر على حدث مرتبط بذات هو الفاعل القائم بالفعل.

وهذا ما أشار إليه الأصوليون حين أعطوا المصدر دلالة الانتساب إلى ذات وأعطوا اسم المصدر دلالة الحدث الساذج، فالمصدر عندهم هو نسبة تقيدية ناقصة بينما اسم المصدر هو نفس المادة الدالة على الحدث دون اعتبار النسبة ولاعدمها[49].

فالفرق عندهم أيضا هو فرق معنوي كما ذهب إلى ذلك ابن القيم فقد أعطوا المصدر دلالة الذات بالإضافة إلى دلالة الحدث. وجعلوا اسمه دالّاً على حدث فقط من دون الإنتساب إلى ذات تُقيِّده. أمَّا من جهة اللفظ فلم يُفرِّقوا بينهما.

بينما يرى خالد الأزهري أنَّ هناك فرقاً في الدلالة فقط بين المصدر واسمه إذ يقول: "مدلول المصدر هو الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث"[50].

ويرى الدكتور أحمد حسن كحيل: "أنَّ هذه التفرقة بين المصدر واسمه إنَّما هي في اصطلاح المتأخرين من النحاة أمَّا المتقدمين أمثال سيبويه واللغويون ليس عندهم فرق بين المصدر واسمه فكل ما دلَّ على الحدث هو مصدر"[51].

وقد وردت في البحر المحيط لفظة احتملت أنْ تكون مصدراً ميمياً واسم مصدرهي لفظة(ميثاق) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ (البقرة: من الآية 27). ذكر أبو حيان في لفظة (ميثاق) احتمالين ذكرهما من سبقه من المفسرين قائلاً: " المِيثاق مفعول مِنَ الوثاقةِ،وهو الشدُّ في العقد (...)، قَال أبو محمد بن عطيةَ: هو اسم في موضِع المصدر(...)، ولا يتعيَّن ما ذكر، بل قد أجازَ الزمخشري أن يكون بعد التوثِقة، كما أنَّ المِيعَاد بمعنى الوَعْد، والمِيلاد بمعنى الوِلادَة، وظَاهِرُ كلام الزمخشري أنْ يكون مصدرًا، والأصل في مِفعَال أنْ يكون وصفًا نحو: مِطعَام ومِسقَام ومِذكَار، وقد طالعت كلام أبي العباس بن الحاج، وكلام أبي عبد الله بن مالك، وهما مِن أوعب الناس لأبنية المصادر، فلم يَذكرا مِفعَالاً في أبنية المصادر"[52].

"والميثاق: اسمٌ لِما يقع به الوثاقة وهي الاستحكام، والمراد به ما وَثَقَ الله به عهده من الآيات والكتب، أو ما وثَّقوه به من الإلتزام والقبول، ويُحتمل أن يكون بمعنى المصدر"[53].

وتتبَّعتُ آراء المفسرين فوجدتها متفاوتة، فمنهم من اكتفى بذكر وجه واحد فقط، فذكر بعضهم أنَّها اسم في موضع المصدر[54]، وذكر الآخرون الاحتمال الآخر وهو احتمال المصدر الميمي[55]، ونحا آخرون منحا الاحتمالين المصدر الميمي واسم المصدر ولم يرجحوا أيّاً من الاحتمالين على الآخر[56].

ويبدو أنَّ قول أبي حيان أنَّ هذا الوزن لايأتي مصدراً فيه نظر إذ ذكر سيبويه: "ليس في الكلام مِفعال ولا فِعلال و(...) إلاَّ مصدراً"[57].

وهذا الوزن (مِفعال) يأتي صيغة مبالغة، نحو: مِطعام، واسم آلة، نحو: مِيزان، واسم، نحو: مِصباح، وقد يأتي مصدراً ميمياً أيضاً، والأصل في (مِيثاق) هو (مِوْثاق) بالواو ولكنَّ الواو ساكنة وقبلها كسرة والعرب تستثقل السكون، فقلبت الواو ياء لتُجانِس الكسرة فأصبحت (مِيثاق) وهي مصدر كالمِيلاد والمِيعاد بمعنى الولادة والوعد، والجمع فيه (مواثيق) على الأصل[58].

إنَّ هذا الوزن (مِفعال) باحتمالاته المتعددة التي يأتي لها فقد ذكرت آراء حول لفظة (ميثاق)، فقيل: "إنَّ ميثاق هي مصدر بمعنى الإيثاق من الفعل أوثق الثلاثي بالهمزة"[59]. وقيل: هو اسم آلة، واسم الآلة يأتي كثيراً على (مِفعال)، نحو: مِحراث، مِرقاة، مِرآة[60].

وذهب أحد الباحثين إلى أنّ (مِيثاق) هي مصدر ميمي من الفعل (أوثق) المزيد بالهمزة إذ الأصل فيه (مُوثَق) بضم الميم وفتح الثاء على زنة اسم المفعول. وبما أنَّ الثاء مُتحرِّكة بالفتح فتُمطل الفتحة لتُصبح ألفاً، أي: (مُوْثاق) وبما أنَّ الميم مضمومة والواو عبارة عن ضمة طويلة وهما من مخرج واحد فتُحوَّل الضمة الى كسرة، أي: (مِوْثاق) والواو ساكنة وقد سُبِقت بكسرة تُقلب إلى ياء لتُجانِس الكسرة فتُصبح (مِيثاق) وبما أنَّها مصدر للفعل (أوثق) وهذا الفعل القياس في مصدره (الإفعال) تُستبدل الهمزة بالميم فتُصبح (مِيثاق) فيُصبح لهذا الفعل مصدران هما (إيثاق) على زنة (إفعال) وهو المصدر العام. والآخر (ميثاق) على زنة (مفعال) وهو المصدر الميمي[61].

ويبدو لي أنَّ سياق الآية الكريمة يتطلَّب معنى المصدرية، إذ المعنى: "ولاتنقضوا عهد الله بعد التوثقة"، أي: حدث التوثقة، وهو معنى متوفر في الاحتمالين اسم المصدر والمصدر الميمي.

الخاتمة:

لقد خلُص البحث إلى النتائج الآتية:

1- أنَّ الإشتراك في الصيغة الصرفية واقِعٌ في اللغة العربية، والصيغ المُشتركة كثيرة، وقد وقعت في باب المصادر، فالصيغ المشتركة جاءت بين المصدر الميمي واسم المصدر، وبين المصدر العام ومصدر الهيأة، وبين المصدر العام والاسم.

2- يعِدُّ التوسُّع في المعنى من أهم ما أفضت إليه ظاهرة الاحتمال الصرفي، إذ أنَّ الصيغة الصرفية الواحدة يُمكن أنْ تُفضي إلى احتمالات متنوعة.

3- لم يكن مصطلح المصدر يُعرف بهذا الاسم سابقاً، وإنَّما كان العلماء يُطلقون عليه تسميات أُخر، كـ (الحدث، الأحداث، اسم الحدثان).

4- للسياق القرآني دورٌ بارزٌ في ترجيح معنى من المعاني على الآخر، فالسياق قد يستدعي أحد المعاني الصرفية ولا يستدعي المعنى الآخر، وأحياناً يستوعب السياق القرآني الاحتمالين لأنَّ إحداهما قد يستدعي الآخر.

الهوامش:

(1) تاج اللغة وصحاح العربية: 709/2–710، مادة (صدر).

(2) العين: 96/7، مادة (صدر).

(3) ينظر: دقائق التصريف: 60.

(4) ينظر: اللمع في العربية: 44، الكافية:4، شرح المقدمة الكافية:3/ 825.

(5) ينظر: المخصص،127/14.

(6) ينظر: كتاب سيبويه، 36/1،34،12، معجم الأوزان الصرفية: 11.

(7) المعجم المفصل في علم الصرف: 372.

(8) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 56، الإنصاف في مسائل الخلاف: 192/2مسألة (29)

(9) الإنصاف في مسائل الخلاف: 193 مسألة (29).

(10) دقائق التصريف: 60

(11) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 192 مسألة (29).

(12) الصرف الكافي: 145، الصيغ الصرفية في العربية: 79.

(13) الخلاصة الصرفية: 69.

(14) تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات: 171.

(15) ينظر: البحر المحيط: 67/2.

(16) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 363/2، فتح القدير: 222/1.

(17) ينظر: ليس في كلام العرب: 61، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 82/2.

(18) كتاب سيبويه: 270/4.

(19) ينظر: الكشاف: 238/1.

(20) ينظر: الشوارد: 91، المحرر الوجيز: 265/1.

(21) البحر المحيط: 67/2.

(22) كتاب سيبويه: 79/4، ينظر: الجمل: 375، التكملة: 525.

(23) ينظر: أدب الكاتب: 128، توضيح المقاصد والمسالك: 3/ 865.

(24) ينظر: أوضح المسالك: 238/3. شرح ابن عقيل: 128/3، شذا العرف: 116.

(25) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 626.

(26) التحريروالتنوير: 214/2.

(27) ينظر: الأصول في النحو: 36/1، المفردات: 123، شرح جمل الزجاجي: 253/1، التوضيحات الجلية في شرح الاجرومية: 27.

(28)شرح شذور الذهب:35.

(29) ينظر: البحر المحيط: 224/2.

(30) ينظر: الدر المصون: 465/2، اللباب في علوم الكتاب: 173/4.

(31) ينظر: فتح القدير: 141/7.

(32) ينظر: البحر المحيط: 141/7.

(33) ينظر: الدر المصون: 15/9، اللباب في علوم الكتاب: 328/15، روح المعاني: 349/10–350.

(34) ينظر: لسان العرب: 115/10، مادة (رَزَقَ).

(35) ينظر: كتاب سيبويه: 6/4، شرح المفصل: 47/4، عنقود الزواهر في الصرف:359، فتح الأقفال وحل الإشكال: 177.

(36) ينظر: كتاب سيبويه: 242/4، الممتع في التصريف: 31، الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة: 93.

(37)ينظر: دراسات في علم الصرف: 76، الأبنية الصرفية في ديوان امرىء القيس: 134.

(38) ينظر: أوضح المسالك: 241/3، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف: 48.

(39) المعجم المفصل في علم الصرف: 348.

(40) ينظر: البحر المحيط: 378/1.

(41) ينظر: الكشاف: 142/1، تفسير النسفي: 91/1، الدر المصون: 375/1، اللباب في علوم الكتاب: 95/2، غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 293/1، روح المعاني: 266/1.

(42) التحرير والتنوير: 515/1.

(43) ينظر: شرح شذور الذهب: 420، القواعد الأساسية للّغة العربية: 304.

(44) المعجم المفصل في علم الصرف: 383.

(45) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 142.

(46)تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 142، شرح التسهيل: ابن مالك، 448/2، وينظر: القواعد الأساسية للّغة العربية: 306، شرح ألفية ابن مالك: 289.

(47) ينظر: شرح ابن الناظم: 298.

(48) بدائع الفوائد: 606/2، وينظر: اسم المصدر دراسة في المعايير الشكلية والموضوعية في التفريق بينه وبين المصدر: 17.

(49) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: 98.

(50) شرح التصريح على التوضيح: 3/2، وينظر: تصريف الاسماء: 45.

(51) التبيان في تصريف الاسماء: 31.

(52) البحر المحيط: 272/1، ينظر: الكشاف: 120/1، المحرر الوجيز: 113/1.

(53) أنوارالتنزيل: 1/ 64-65.

(54) ينظر: جامع البيان: 114/1،إعراب القرآن: 41/1، مشكل اعراب القرآن: 330/1، تفسيرالراغب الأصفهاني: 131/1، تفسير المنار: 203/1.

(55) ينظر: الكشف والبيان: الثعلبي، 173/1، الجامع لأحكام القرآن: 247/1.

(56) ينظر: الدر المصون: 235/1، اللباب في علوم الكتاب: 477/1.

(57) كتاب سيبويه: 257/4.

(58) ينظر: سر صناعة الاعراب:732/2، لسان العرب: 371/10، مادة (أوثق). (59) التبيان في إعراب القرآن: 44/1.

(60) ينظر: روح المعاني: 213/1، التحرير والتنوير: 371/1.

(61) ينظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي: 255.

مصادر البحث ومراجعه:

- **القرآن الكريم.**
- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، د. وسمية المنصور، مطبوعات جامعة الكويت . الكويت، ط1، 1404هـ - 1984م.
- الأبنية الصرفية في ديوان امرىء القيس، د. صباح عباس السالم، القاهرة، 1398هـ - 1978م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (ت 316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة . بيروت، ط3، 1417هـ - 1996م.
- أدب الكاتب، ابن قتيبة (ت 276هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة . بيروت.
- أسرار العربية، أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي . دمشق.
- اسم المصدر دراسة في المعايير الشكلية في التفريق بينه وبين المصدر، د. حبيب مشخول و د. حيدر مصطفى هجر، مجلة آداب جامعة ذي قار، العدد1، المجلد1، 2010م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1421هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الانباري، تح: د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط1.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد البيضاوي (ت 685هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي . بيروت، ط1، 1418هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية . بيروت.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس . بيروت، ط3، 1399هـ - 1979م.
- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، منشورات دار الهجرة . إيران، ط2، 1405هـ.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية . بيروت، ط2، 1428هـ - 2007م.
- بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية (ت 751هـ)، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع . مكة الكرمة.
- تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين . بيروت، ط2، 1399هـ - 1979م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تح: د. علي محمد البجاوي، الناشر: علي البابي الحلبي وشركاه . مصر.
- التبيان في تصريف الاسماء، أحمد حسن كحيل، ط6.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت 1393هـ)، الدار التونسية للنشر . تونس، 1984م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . بيروت، 1387هـ - 1967م.
- تصريف الاسماء، محمد طنطاوي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . المدينة المنورة، ط6، 1408هـ.
- تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، د. صالح سليم الفاخري، عصمي للنشر والتوزيع . القاهرة، 1996م.
- تفسير الراغب الأصفهاني، الراغب الأصفهاني، تح: د. عادل بن علي الشَّدِي و د. محمد عبد العزيز بسيوني، دار الوطن . الرياض و كلية الآداب . جامعة طنطا، ط1، 1420هـ - 1999م.

- تفسير المنار، محمد رشيد القلموني الحسيني (ت 1354هـ)، الهيأة المصرية العامة للكتاب . مصر، 1999م.
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله النسفي (ت 710هـ)، تح: يوسف علي بديوي، مراجعة: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب . بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م.
- التكملة، أبو علي الفارسي (ت377)، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت، ط2، 1419هـ - 1999م.
- التوضيحات الجلية في شرح الآجُرُّوميَّة، محمد الهاشمي، تح: حايف النبهان، دار الظاهرية للنشر والتوزيع . الكويت، ط1، 1432هـ 2011م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت 749هـ)، تح: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي . القاهرة، ط1، 1422هـ - 2001م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة . بيروت، ط1، 1420هـ - 2000م.
- الجامع لأحكام القرآن، شمس الدين القرطبي (ت 671هـ)، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية . القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت 1376هـ)، دار الرشيد . دمشق و مؤسسة الإيمان . بيروت، ط4، 1418هـ.
- الجمل، أبو القاسم الزجاجي، تح: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل . الجزائر، 1926هـ.
- الخلاصة الصرفية، إبراهيم حسين ضيف الله الفيفي.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت 756هـ)، تح: د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم . دمشق.
- دراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي . مكة المكرمة، ط3، 1408هـ - 1987م.
- دقائق التصريف، أبو القاسم بن محمد بن سعيد المُؤدِّب (ت 338هـ)، تح: أ. د. حاتم الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع . دمشق، ط1، 1425هـ - 2004م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الثناء الآلوسي (ت 1270هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1415هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. حسن هنداوي.
- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي (ت 1315هـ)، تح: د. محمد بن عبد المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع . الرياض.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين بن الناظم (ت 686هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1420هـ - 2000م.
- شرح ألفية ابن مالك، أبو فارس الدحداح، مكتبة العبيكان . الرياض، ط1، 1425هـ - 2004م.
- شرح التسهيل، محمد بن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر . القاهرة.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز . مكة المكرمة، ط1، 1418هـ - 1997م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى . مكة المكرمة، 1418هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير . القاهرة.

- الشوارد، الحسن بن محمد الصغَّاني (ت 650هـ)، تح: مصطفى حجازي، مراجعة: د. محمد مهدي علَّام، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية . القاهرة، ط1، 1403هـ - 1983م.
- الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، مراجعة: أ.د. عبده الراجحي وآخرون، دار ابن خلدون . الإسكندرية، ط1، 1999م.
- الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة، د. ناصر حسين، المطبعة التعاونية . دمشق، 1409هـ - 1989م.
- الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، د. رمضان عبد الله، مكتبة بستان المعرفة . الإسكندرية، ط1، 2006م.
- العين مرتباً على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1424هـ - 2003م.
- عنقود الزواهر في الصرف، علاء الدين القوشجي (ت 879هـ)، تح: أ.د. أحمد عفيفي دار الكتب المصرية – القاهرة، ط1، 1421هـ - 2001م.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، الحسن بن محمد النيسابوري (ت 850هـ)، تح: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية . بيروت، 1416هـ.
- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببخرق (ت930هـ)، تح: د. مصطفى نحاس، كلية الآداب . جامعة الكويت، 1414هـ - 1993م.
- فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ)، دار ابن كثير . دمشق و دار الكلم الطيب . بيروت، ط1، 1414هـ.
- القواعد الأساسية للُّغة العربية، السيد أحمد الهاشمي (ت 1943م)، دار الكتب العلمية ودار الفكر . بيروت.
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تح: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب . القاهرة.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله محمود الزمخشري، دار الكتاب العربي . بيروت، ط3، 1407هـ.
- الكشف والبيان، أبو إسحاق الثعلبي (ت 427هـ)، تح: الإمام أبو محمد بن عاشور، مراجعة: أ. نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي . بيروت، ط1، 1422هـ - 2002م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر . بيروت ودار الفكر . دمشق، ط1، 1416هـ - 1995م.
- اللباب في علوم الكتاب، عمر بن عادل النعماني (ت 775هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م.
- لسان العرب، ابن منظور (ت 711هـ)، دار صادر . بيروت.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر . عمَّان، 1988م.
- ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تح: أحمد عبد الغفور عطَّار، مكة المكرمة، ط2، 1399هـ - 1979م
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد بن عطية الأندلسي (ت 542هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1422هـ.
- المخصص، ابن سِيدَه الأندلسي (ت 458هـ)، دار الكتب العلمية . بيروت.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، دار التراث . القاهرة، ط3.

- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت 769هـ)، تح: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط2، 1422هـ - 2001م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: ياسين محمد السوَّاس، دار المأمون للتراث . دمشق، ط2.
- معجم الأوزان الصرفية، د. إميل بديع يعقوب، عالم الكتب . بيروت، ط1، 1413هـ - 1993م.
- المعجم المفصل في علم الصرف، أ. راجي الأسمر، مراجعة: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية . بيروت، ط1، 1413هـ - 1993م.
- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، عبد الغني الدقر، دار القلم . دمشق، ط1، 1406هـ - 1986م.
- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تح: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز . المملكة العربية السعودية.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تح: السيد أحمد عِزُّو عناية وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي . بيروت، ط1، 1432هـ - 2011م.